للعام الحادي عشر السعودية تمنع السوريين من أداء فريضة الحج

وزير الأوقاف لـ«الوطن»: لم توقع أي اتفاقية بين وزارتي الأوقاف والحج

من المفترض السماح لـ٢٠ ألف سوري بالحج كل عام

محمد منار حميجو

أكد وزير الأوقاف محمد عبد الستار السيد أن السعودية حتى الآن تمنع الحجاج السوريين من أداء فريضة الحج، وتمتنع التوقيع على اتفاقية تنظيم الحج بين وزارة الأوقاف ووزارة الحج السعودية، مشيراً إلى أنهم رغم إدعائهم محاربة الإرهاب والتطرف إلا أنهم نظموا موضوع الحج مع أناس يدعون أنهم يحاربونهم في الخارج (الإخوان المسلمين).

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» على هامش المؤتمر الأول لتأسيس صندوق التعاضد الاجتماعي والتنمية الذي عقد في قصر المؤتمرات السبت الماضي بين السيد أنهم سيسوا فريضة الحج منذ ١١ عاما، وقال: الحج هو ركن من أركان الإسلام وليس ملكاً للنظام السعودي أو سواه.

وأشار السيد إلى أن حصة سورية من الحج هي واحد بالألف من عدد سكان سورية بمعنى أنه أكثر من ٢٠ ألف حاج سوري يجب أن يسمح لهم بأداء فريضة الحج.

من جهته أكد عضو مجلس الشعب محمد خير العكام أن المؤشرات تدل حتى الآن أن السعودية لن تسمح للسوريين بأداء فريضة الحج باعتبار أنه لم ينشد حتى الآن أي تغير جوهري في السياسة السعودية تجاه سورية.

وفي تصريح لـ«الوطن» اعتبر العكام أن السعودية ما زالت تسيس فريضة الحج، مشيراً إلى منع السوريين الذين وقفوا إلى جانب دولتهم في الحرب المشتة عليها منذ عام ٢٠١١، وما زال هذا التسييس حتى الآن.

وبين العكام أن السعودية تذرعت في العامين الماضيين بجائحة كورونا وبالتالي قللت من عدد الحجيج الوافدين إلى تلك الأماكن المقدسة، منوهاً بأن الحج ركن خامس من أركان الإسلام وأنه من واجب المسلم بأن يقوم بهذه الفريضة.

وأشار العكام إلى أن الكثير من الدول دعت إلى عدم تسييس قيام المسلمين بهذه الفريضة على الأراضي السعودية وتأسيس إدارة مشتركة من الدول الإسلامية لإدارة تلك المناطق المقدسة والمشاركة في أمور تنظيم الحج حتى لا يكون هناك استحواذ سعودي للقرار باعتبار أن هذه المناطق المقدسة يحق لكل المسلمين زيارتها وبالتالي الخروج من موضوع تسييس الحج.

وكانت وزارة الأوقاف أصدرت تنويهاً نهاية الشهر الماضي بينت فيه أن كل ما ينشر عبر وسائل التواصل الاجتماعي من بيانات وإجراءات لتنظيم مجموعات الحج غير صحيحة وصادرة عن جهات معادية للشعب السوري، منوهة بأن الجهة الوحيدة بتنظيم شؤون الحج هي وزارة الأوقاف في سورية وأنه مازالت السعودية تحظر فريضة الحج عن الشعب السوري حتى الآن.

المرسوم «٧» فرصة لعودة المفرج عنهم إلى ميادين العمل والبناء

اللواء كنجو: أعداد المشمولين بأحكام العفو تقدر بالآلاف

الوطن - وكالات

أكد مدير إدارة القضاء العسكري اللواء محمد كنجو أن المرسوم التشريعي رقم ٧ لعام ٢٠٢٢ القاضي بمنح عفو عام عن الجرائم الإرهابية المرتكبة من السوريين قبل تاريخ ٢٠٢٢/٤/٣٠ جاء في إطار سياسة تشريعية مستقرة وثابتة اعتمدت العفو كوسيلة قانونية لتحقيق جملة من الأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية.

وأوضح اللواء كنجو في تصريح لسانا أن هذا العفو متمم لمراسيم العفو العام التي سبقته والتي شملت في جانب منها جرائم الإرهاب بسبب متفاوتة وهو حل قانوني شامل للسوريين المفرج عنهم للحصول على فرصة جديدة للعودة إلى ميادين العمل والبناء لافتاً إلى أن هذا العفو جاء مميزاً عما سبقه من مراسيم لكونه اختص بالجرائم الإرهابية من دون غيرها.

وأشار اللواء كنجو إلى أن هذا العفو شمل جميع الجرائم الإرهابية سواء تلك التي ورد النص عليها في قانون مكافحة الإرهاب رقم ١٩ لعام ٢٠١٢ أو التي نص عليها قانون العقوبات العام الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ١٤٨ لعام ١٩٤٩.

وقال اللواء كنجو: إن آليات تطبيق هذا العفو وآثاره تتنوع حسب المرحلة التي يقع فيها إنفاذ مفعوله على الجريمة ففي حال كانت الجرائم موضوع تحقيقات لا تزال قيد النظر أمام النيابة العامة تحفظ التحقيقات فوراً ويطلق سراح الموقوف أو المقبوض عليه فيما أذا كانت الجرائم موضوع دعاوى باتت قائمة أمام المراجع القضائية المختصة (قضاة التحقيق محاكم الجنايات) فيقرر المرجع القضائي الواضع يده على تلك الدعوى إسقاطها تبعاً لشمول الجرم بالعفو العام بعد إطلاق سراح الموقوف فوراً ولا يتطلب شمول الملاحقين الآخرين من غير الموقوفين في هذه الدعاوى قيامهم بتسليم أنفسهم أو القيام بأي إجراء آخر.

وأوضح اللواء كنجو أنه في حالة الجرائم التي أقرت بها أحكام قضت بتجريم مرتكبيها ومعاقبتهم لأجلها تقوم النيابة العامة المخولة بتنفيذ تلك الأحكام بإعلان انقضاء العقوبات الواردة فيها تلقائياً ويجري إطلاق سراح المحكوم عليهم ممن باشروا تنفيذها كما تسترد خلاصات الأحكام وسائر الإجراءات التنفيذية المتعلقة بها بخصوص المحكوم عليهم الآخرين من الذين لم يباشروا تنفيذ عقوباتهم بعد وفي كلتا الحالتين تتولى النيابة العامة المختصة شطب قيد تلك الأحكام من صحائف السجل العدلي للمحكوم عليهم بها.

وعن تقديراته لأعداد المشمولين بأحكام هذا العفو بين اللواء كنجو أنهم بالآلاف نظراً لشمول المرسوم على الموقوفين بجرائم إرهابية وسائر الملاحقين بدعاوى قائمة أمام القضاء وأيضاً الفارين والمتوارين عن وجه العدالة بتلك الجرائم.

وحول اقتصار شمول هذا العفو العام على السوريين من مرتكبي الجرائم الإرهابية من دون الأجانب أوضح اللواء كنجو أن الإرهابي الأجنبي الذي قدم إلى سورية أو أرسل إليها لفعل إجرامي في حال شمله العفو العام فإن ذلك يعني بالضرورة إخراجه من البلاد بصفحة قانونية بيضاء وكأنه لم يرتكب أي جرم وذلك سيعني أيضاً إعادة تصديره إلى دول أخرى بفكره الخطير وسلوكه المنحرف مشدداً على أن سورية تأبى مثل هذا السلوك المشين الذي عانت منه كثيراً عندما قامت الدول المعادية لها بتصدير مثل هؤلاء لقتل شعبها وتدمير بنيانها ومرافقها الحيوية.

القاضي العسكري العقيد أحمد طوزان أشار في تصريح إعلامي له إلى أنه لم يمض على صدور مرسوم العفو سوى ١٥ يوماً، منوهاً بأن العمل مستمر في وزارة العدل والقضاء العسكري حتى يتم إطلاق سراح آخر شخص مشمول بالعفو.

> القاضي العسكري طوزان: كل من شملهم العفو من المقيمين بالخارج تُرفع مذكرة البحث عنهم تلقائياً من دون الحاجة لمراجعة أي جهة

وتوقع القاضي العسكري أن يكون العدد الكلي للمشمولين بالآلاف، ولكن حالياً الأرقام والإحصائيات غير مستقرة وهي بازدياد كل يوم.

وأكد العقيد طوزان أن المرسوم يشمل السوريين فقط وفقاً لقانون الجنسية السورية، ولا يشمل من هم في حكمهم أو من الجنسيات الأخرى.

ولفت إلى أن من أطلق سراحهم تقلوا إلى المجمعات الحكومية في المحافظات لتسليمهم إلى ذويهم، ولم يترك أي شخص بالطرقات والشوارع.

ونوه بأن كل من شملهم العفو من المقيمين بالخارج، تُرفع تلقائياً مذكرة البحث عنهم من دون الحاجة لمراجعة أي جهة.

حاسوب صيدلية النقابة مريض وطاقتها الشمسية «تعبانة»!

أكثر من شهرين ونصف الشهر ومعاناة المعلمين المتقاعدين في سلمية لم تحل

حماة- محمد أحمد خبازي

تلقت «الوطن» أمس شكوى من العديد من المعلمين والمعلمات، بيّنوا فيها أن معاناتهم المزمنة من البطء بصرف وصفاتهم الطبية، لتعطل الحاسوب وانعدام الكهرباء أو الطاقة البديلة، مُما تنتهِ بعد رغم الوعود والعهود بحلها!

وأوضح بعضهم أنهم منذ الصباح الباكر يتجمعون أمام الصيدلية، ويتطوع أحدهم لتسجيل الدور ريثما تفتح أبوابها الساعة التاسعة صباحاً، وبعد ذلك تبدأ المناداة على الدور، ولفتوا إلى أن الكهرباء تأتي لمدة ساعة واحدة فقط وتنقطع خمس ساعات متتالية، وهو ما يعني انتظاراً طويلة أو العودة باليوم التالي للتجمهر مرة أخرى أمام الصيدلية، التي هي بحاجة ماسة لمولدة أو طاقة شمسية لحل المشكلة.

ومازاد في الطنبور نغماً يقول – المعلمون- أن الكمبيوتر معطل منذ فترة طويلة، ما يستوجب على الصيدلانية ومساعديها العودة إلى نشرات الأسعار ليعرفوا قيمة الدواء وهذا يستغرق وقتاً طويلاً، فالمسجلون على الدور بالعشرات، وحتى نهاية الدوام لا يُصرف أكثر من ١٠-١٥ وصفة، فيما يعود أصحاب الوصفات التي لم تصرف خلال ساعة الكهرباء خائبين إلى منازلهم، ليرجعوا في اليوم التالي ليكرروا القصة نفسها.

ومتابعةً للشكوى المتجددة، تواصلت «الوطن» مع نقيب المعلمين بحماة هشام الحسن، الذي كشف أن الحاسوب اللازم لعمل الصيدلانية معطل أيضاً منذ حوالى الشهر تقريباً وما سببه ذلك من اضطرار المرضى للذهاب إلى المشافي الخاصة أو إلى مشفى الباسل بحي الزهراء الذي تعطل فيه جهاز الطبقي المحوري أيضاً مؤخراً نتيجة للضغط عليه.

بدورها أكدت رئيسة القسم الهندسي في مديرية صحة حمص ليال سلوم لـ«الوطن» توقف جهاز تفتيت الحصى في مشفى الباسل بكرم اللوز عن الخدمة منذ عام تقريباً نتيجة لتعطل رأس التفتيت وانتهاء عدد الطلقات فيه باعتبار أن رأس التفتيت يعمل على عدد طلقات معين إما ٣ ملايين أو ١.٥ مليون طلقة على سبيل المثال وعند انتهاء عدد هذه الطلقات فسوف يتوقف الجهاز نتيجة لتعطل رأس التفتيت بطبيعة الأحوال، ويصبح من الضرورة إعادة شراء رأس تفتيت جديد.

وبينت أن وزارة الصحة هي المعنية بإصلاح أعطال هذه الأجهزة باعتبار أنها عقود وزارية ولا صلاحية لمديرية الصحة على الإطلاق فيها، لافتةً إلى أنه تمت مخاطبة وزارة الصحة ومديرية الهندسة الطبية بالوزارة مراراً بهذا الخصوص إلا أنه لم يأت أي رد أو جواب حتى تاريخه، مشيرة إلى أن المشكلة تكمن في طول مدة هذه العقود نتيجة تكرار الإعلان عن هذه العقود وفشلها ومن ثم تصديقها.

وأوضحت أن العقود الوزارية الكبيرة غالباً ما تتأخر لكونها تكون شاملة وليست لمديرية صحة حمص فقط وإنما لكل المديريات في المحافظات، مشيرةً إلى أنه تم الطلب بأن يكون هناك خطة مدروسة عند تأمين رأس تفتيت بعدد مليون ونصف مليون طلقة مثلاً فمن المتوقع أن ينتهي عدد هذه الطلقات بعد عام على سبيل المثال لذا لا بد من السعي بإجراءات تعاقد للرأس الذي يليه قبل أن يتوقف الجهاز.

وعن تعطل جهاز الطبقي المحوري في المشفى المذكور بينت سلوم أن الجهاز توقف عن العمل قبل عيد الفطر السعيد نتيجة لتعطل البورد فيه، لافتةً إلى أنه تم التنسيق مع وزارة الصحة وإجراء عقد وزاري لإصلاح الجهاز وحالياً العقد في رئاسة الحكومة وهو قيد التصديق، مؤكدة أن البورد متوافر حالياً في الشركة الوكيلة وفور تصديق العقد وإعطاء المباشرة سيتم العمل على إصلاحه.

وحول تعطل جهاز الطبقي المحوري في مشفى الباسل في حي الزهراء قالت سلوم: إن الجهاز توقف عن العمل لمدة ٤ أيام فقط نتيجة تعرضه لعطل تقني تمثل بتعطل مراوح UPS بالجهاز جراء الضغط الكبير عليه وعمله لساعات طويلة تفوق طاقته لاستيعاب تخديم جميع المرضى لكون أجهزة الطبقي المحوري في كل من مشافي الجامعة والعسكري وكرم اللوز معطلة، مبينة أنه تم التواصل مع الشركة المتعاقدة وتم تأمين القطع، مؤكدة إصلاح الجهاز، وأنه أصبح في الخدمة منذ يوم الجمعة الماضي وحالياً أصبح المشفى جاهزاً لاستقبال جميع الحالات الإسعافية التي يتم تصويرها بشكل مباشر والحالات الباردة التي يتم تقديم الخدمة لها وفق الدور.

عقود وزارة الصحة تتأخر!!

شكاوى من تعطل جهازي تفتيت الحصى والطبقي المحوري في مشفى الباسل بكرم اللوز

حمص- نبال إبراهيم

وردت إلى «الوطن» شكاوى من مدينة حمص عن تعطل جهاز تفتيت الحصى بمشفى الباسل بحي كرم اللوز منذ أكثر من عام، واضطرار المرضى للتوجه إلى المشافي الخاصة بالمدينة لتفتيت الحصى بتكلفة عالية تصل إلى نحو ٢٠٠ ألف للجلسة الواحدة، ما زاد من معاناتهم في ظل هذه الظروف المعيشية والاقتصادية الصعبة، مطالبين بضرورة الإسراع في إصلاح الجهاز لكونه يوفر عليهم معاناة دفع مبالغ مالية باهظة لم تكن بالحسبان.

وأشار آخرون إلى تعطل جهاز الطبقي المحوري في المشفى المذكور أيضاً منذ حوالى الشهر تقريباً وما سببه ذلك من اضطرار المرضى للذهاب إلى المشافي الخاصة أو إلى مشفى الباسل بحي الزهراء الذي تعطل فيه جهاز الطبقي المحوري أيضاً مؤخراً نتيجة للضغط عليه.

بدورها أكدت رئيسة القسم الهندسي في مديرية صحة حمص ليال سلوم لـ«الوطن» توقف جهاز تفتيت الحصى في مشفى الباسل بكرم اللوز عن الخدمة منذ عام تقريباً نتيجة لتعطل رأس التفتيت وانتهاء عدد الطلقات فيه باعتبار أن رأس التفتيت يعمل على عدد طلقات معين إما ٣ ملايين أو ١.٥ مليون طلقة على سبيل المثال وعند انتهاء عدد هذه الطلقات فسوف يتوقف الجهاز نتيجة لتعطل رأس التفتيت بطبيعة الأحوال، ويصبح من الضرورة إعادة شراء رأس تفتيت جديد.

> مديرية صحة حمص: إصلاحها بعهدة الوزارة وفق عقود وزارية شاملة

وبينت أن وزارة الصحة هي المعنية بإصلاح أعطال هذه الأجهزة باعتبار أنها عقود وزارية ولا صلاحية لمديرية الصحة على الإطلاق فيها، لافتةً إلى أنه تمت مخاطبة وزارة الصحة ومديرية الهندسة الطبية بالوزارة مراراً بهذا الخصوص إلا أنه لم يأت أي رد أو جواب حتى تاريخه، مشيرة إلى أن المشكلة تكمن في طول مدة هذه العقود نتيجة تكرار الإعلان عن هذه العقود وفشلها ومن ثم تصديقها.

وأوضحت أن العقود الوزارية الكبيرة غالباً ما تتأخر لكونها تكون شاملة وليست لمديرية صحة حمص فقط وإنما لكل المديريات في المحافظات، مشيرةً إلى أنه تم الطلب بأن يكون هناك خطة مدروسة عند تأمين رأس تفتيت بعدد مليون ونصف مليون طلقة مثلاً فمن المتوقع أن ينتهي عدد هذه الطلقات بعد عام على سبيل المثال لذا لا بد من السعي بإجراءات تعاقد للرأس الذي يليه قبل أن يتوقف الجهاز.

وعن تعطل جهاز الطبقي المحوري في المشفى المذكور بينت سلوم أن الجهاز توقف عن العمل قبل عيد الفطر السعيد نتيجة لتعطل البورد فيه، لافتةً إلى أنه تم التنسيق مع وزارة الصحة وإجراء عقد وزاري لإصلاح الجهاز وحالياً العقد في رئاسة الحكومة وهو قيد التصديق، مؤكدة أن البورد متوافر حالياً في الشركة الوكيلة وفور تصديق العقد وإعطاء المباشرة سيتم العمل على إصلاحه.

وحول تعطل جهاز الطبقي المحوري في مشفى الباسل في حي الزهراء قالت سلوم: إن الجهاز توقف عن العمل لمدة ٤ أيام فقط نتيجة تعرضه لعطل تقني تمثل بتعطل مراوح UPS بالجهاز جراء الضغط الكبير عليه وعمله لساعات طويلة تفوق طاقته لاستيعاب تخديم جميع المرضى لكون أجهزة الطبقي المحوري في كل من مشافي الجامعة والعسكري وكرم اللوز معطلة، مبينة أنه تم التواصل مع الشركة المتعاقدة وتم تأمين القطع، مؤكدة إصلاح الجهاز، وأنه أصبح في الخدمة منذ يوم الجمعة الماضي وحالياً أصبح المشفى جاهزاً لاستقبال جميع الحالات الإسعافية التي يتم تصويرها بشكل مباشر والحالات الباردة التي يتم تقديم الخدمة لها وفق الدور.

لأول مرة.. ورشات تفاعلية للجرحى حول الامتحانات

الوطن

أقام مشروع جريح الوطن بالتعاون مع مديريات التربية بالمحافظات أمس، ورشةً تفاعلية للجرحى بهدف تعريف الجرحى على سير العملية الامتحانية ولاسيما المنقطعين منهم عن الدراسة منذ سنوات، وأيضاً تضمنت اطلاع الجرحى على الضوابط التي تُطبق في المراكز الامتحانية، كما تم الوقوف على التحديات التي تواجه الجرحى المقبلين على امتحانات شهادتي التعليم الأساسي والثانوي لمعالجتها بشكل جماعي قبيل بدء الامتحانات.

وجمعت الورشات عشرات الجرحى من مختلف نسب الإصابة، ونُظمت في محافظات حمص وحماة، حلب وطرطوس واللاذقية ودمشق وريفها.

وضمت هذه الورشة إلى جانب عشرات الجرحى المقبلين على امتحانات شهادتي التعليم الأساسي والثانوي، جرحى تدرجوا في المراحل الدراسية وحققوا النجاحات لأنفسهم، فتحاوروا معاً حول قيمة التعليم وأثره في حياة الأفراد، وانعكاساته الكبيرة على حياة الجرحى، وناقشوا ومعهم منسقو المشروع وممثلون عن مديريات التربية في المحافظات، سبل تنظيم الوقت مع اقتراب الامتحانات لتحقيق أفضل النتائج، وأيضاً دار الحوار حول طموحاتهم والمزايا والتحديات التي ترافق كل تخصص جامعي، إضافة إلى نقاش حول التسهيلات التي يقدمها المشروع بالتعاون مع الشركاء لتوفير البيئة المناسبة للجرحى خلال الامتحانات.

وكان جرحى الوطن قد حققوا خلال الأعوام الماضية خطوات كبيرة ومهمة في ميدان التعليم حيث نجح العديد منهم في مختلف المراحل الدراسية ودخلوا الجامعات وباتوا اليوم قريبين من ميادين العمل المنبثقة عن ميدان التعليم والمرتبطة به.

٢٧ من الجرحى يتقدمون للامتحانات الإعدادية والثانوية باللاذقية

اللاذقية - عبير سمير محمود

أكد مدير التربية في اللاذقية عمران أبو خليل لـ«الوطن»، استكمال جميع التحضيرات لبدء العملية الامتحانية للشهادتين الثانوية العامة والتعليم الأساسي، مبيناً تسجيل ٤٤٤٩٧ طالباً، موزعين على نحو ٣٨٩ مركزاً.

وأشار أبو خليل إلى أن من بين الطلاب المسجلين ٢٣٢٨٧ طالباً من التعليم الأساسي موزعين على ٢٠٢ مركز امتحاني، و١٠٦ طلاب في الشرعية الإعدادية، موزعين على مركزين امتحانيين، مقابل ٧٠١٥ طالباً مسجلاً على الشهادة الأدبية سيتقدمون ضمن ٥٥ مركزاً امتحانياً، و١١٥٤٠ طالباً للفرع العلمي، موزعين على ٩٧ مركزاً، مقابل ٤٦ طالباً مسجلاً للثانوية الشرعية يتقدمون بمركز امتحاني واحد، و٢٥٠٣ طلاب للثانوية المهنية و٣ مراكز لطلاب الرقة وإدلب وعددهم نحو ٢٣٨ طالباً.

ونوّه مدير التربية بتخصيص مراكز صحية لكل شهادة، إضافة إلى مركز صحي لطلاب محافظتي الرقة وإدلب، مؤكداً تأمين كل ما يلزم لتقديم جرحى الوطن امتحاناتهم بكل يسر مع باقي المتقدمين ضمن الحالات الصحية، وعددهم ٢٠ طالباً للشهادة الثانوية و١٧ طالباً في التعليم الأساسي.

وعن الإجراءات اللوجستية، قال أبو خليل: إن المديرية عملت على تأمين جميع مستلزمات العملية الامتحانية بالتعاون مع الجهات المعنية، بما فيها توفير التجهيزات اللازمة من أوراق امتحانية وقرطاسية وأحبار وغيرها من الأمور بما يسهم في استكمال كل الإجراءات قبيل انطلاق الامتحانات.

وذكر أبو خليل أنه تم العمل على تأمين كميات إضافية من المحروقات لتشغيل المولدات في دائرة الامتحانات إضافة إلى تأمين ما يلزم من المادة لحاجة الآليات والسيارات التي تخدم العملية الامتحانية خلال فترة الامتحانات، مبيناً أن الحاجة اليومية كانت مخصصة بـ٣٠٥٠ ليتراً لتشغيل المولدات وتمت إضافتها لحوالي ٣ آلاف ليتر من المازوت ما يغطي حاجة المولدات خلال شهر الامتحانات في ظل التقنين الكهربائي.

وأكد مدير التربية الانتهاء من عمليات صيانة آلات التصوير وباقي التجهيزات، مع تجهيز مركز طباعة الأسئلة الامتحانية لجميع الشهادات.

ولفت إلى تأمين الحماية والحراسة لمقر دائرة الامتحانات ومراكز التصحيح ومراكز الامتحانات العامة بالتنسيق مع قيادة الشرطة في محافظة اللاذقية.

وأشار أبو خليل إلى فرز وتوزيع المراقبين على المراكز الامتحانية بالتنسيق مع وزارة التربية، إضافة إلى التأكد من تطبيق الخطة الصحية المتبعة في دوائر التربية والحرص على تعقيم المدارس المخصصة كمراكز امتحانية حرصاً على السلامة العامة للطلاب والكوادر التربوية بشكل عام.